

مُصْطَلَحٌ " لَا يُتْرَكُ " عِنْدَ الْإِمَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ دِرَاسَةً وَتَطْبِيقًا

أحمد عيد أحمد العطفي

قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد
alatfy@kku.edu.sa

المستخلص

تناولت في هذه الدراسة، مصطلح " لا يُتْرَكُ " عند الإمام الدَّارِقُطْنِيِّ، دراسة تطبيقية، وتعرضت فيها، لترجمة موجزة للإمام الدَّارِقُطْنِيِّ، وبينت مراد الإمام من هذا المصطلح، من خلال تفسير الأئمة من بعده، مع المقارنة بأقوال النقاد في الراوي، ودراسة نموذج من مروياته عند الحاجة، ووصلت إلى حكم واضح فيه بعد الدراسة النقدية لكل راوٍ، وقد تبين أن الإمام الدَّارِقُطْنِيِّ، يطلق هذا المصطلح على الراوي الذي يعتبر بحديثه، وهم متفاوتون في الاعتبار بين مراتبه الثلاثة، فمنهم صالح الحديث في الجملة، ومنهم من في حديثه لين، ومنهم الضعيف ضعفاً محتملاً بسبب الخطأ، أو السهو، أو غيرهما مما لا يُتْرَكُ حديث الراوي بالكلية بسببه، وفي معرفة مرتبة كل راوٍ فائدة جلييلة عند الترجيح بين ما ظاهره التعارض من الروايات، وجميعهم لا يقبل منهم التفرد إذا خالف من هو أولى منه، وقد أشار الحافظ الدَّارِقُطْنِيُّ إلى ذلك بإضافة وصف للراوي مع قوله " لا يُتْرَكُ " يدل على حاله.

كلمات الرئيسية: مُصْطَلَحٌ " لَا يُتْرَكُ "، الإمام الدَّارِقُطْنِيُّ، دِرَاسَةً وَتَطْبِيقًا

Abstract

This study displayed a biography of Imam Al-Daraqutni, and through the explanation of scholars after him, with comparing the words of the critics on the narrator, this research studying an example of his narrations after the critical study for each narrators. Imam Al-Daraqutni calls this term on the narrator who is considered by his narration. They are three different ranks in consideration; some of them have a valid narration in general, some are weak who have possible weakness because of error or mission or other things that their narration isn't abandoned totally for those reasons. There is great benefit in cognition ranks of consideration when outbalancing the apparent discordance of narrations. And exclusivity is not accepted from all of them if they contradicted the narrators who have priority over them. Al-Hafiz Al-Daraqutni has mentioned a description of the narrator in addition to his saying "is not left" indicating his status.

Keywords: Imam Al-Daraqutni, Aplication Study, Hadits

المقدمة

إن الله تعالى شَرَفَ هذه الأمة بخاصية الإسناد دون غيرها من الأمم السابقة، وبه حفظ الله الدين من الزَّيغ، والضلال، والتحريف، والكذب، وقبض له رجالاً أفضأً قلَّ أن ترى الدنيا لهم نظيراً في البذل، والتضحية، والسهر، استطاعوا أن يميزوا بين من يقبل حديثه ومن يرد من رجال الإسناد، لا سيما بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، وافتراق الناس إلى فرق، ومذاهب إلى يومنا هذا، روى مسلم في مقدمة صحيحه بسنده إلى ابن سيرين، أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم¹. وقال الحاكم النيسابوري: فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواربتهم على حفظه لَدَرَسَ منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد.²

وما إن حلَّ القرن الثاني الهجري حتى صار السؤال عن السند، ومعرفة حال رجاله ضرورة ملحّة لا سبيل إلى إغفالها، خاصة بعد انتشار الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فتوسع علماء التابعين في الكلام على الرواة، بالتحري عن مذهبهم، وصدقهم، ومولدهم، ووفاتهم، ورحلاتهم العلمية، واعتنوا بذلك حتى أصبح علماءً مستقلاً سموه بعلم: الجرح والتعديل، وتبعهم من جاؤوا من بعدهم، فصنفوا فيه المصنفات التي ذكروا فيها الرواة، وحكموا على كل راوٍ بما هو أهله، بعبارات مختصرة يعرف مقصدهم منها: طلابهم، والأئمة من بعدهم، لكن لما بعدت الشقة، وطال الزمان وقصرت الهمة، أصبحت هذه الألفاظ متجاذبة على المعاصرين تحتاج إلى إيضاح لمدلولها عند قائلها، ومن تلك الألفاظ التي لم يفهم مدلولها بشكل واضح، لفظ "لا يُثْرِك" عند الحافظ الدارقطني.

¹ مقدمة صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (ص 29)

² معرفة علوم الحديث، للحاكم أبو عبد الله النيسابوري، ت: السيد معظم حسين، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية 1397هـ-1977م (ص 6).

أسباب اختيار الموضوع وأهميته بناء على أن هذا الموضوع لم يتناوله أحد بالبحث من قبل مع أهميته، كون المصطلح ورد من إمام من أئمة الدنيا، وبحر من بحور العلم جمع له معرفة علل الحديث ورجاله، قال فيه الخطيب البغدادي: "انتهى إليه العلو في الأثر، والمعرفة بعلم الحديث، وأسماء الرجال، مع الصدق، والثقة"³، في مثل هذه الدراسات: نفع لطلاب العلم، ورفع الحرج عنهم في الحكم على الرواة، محاولة إزالة الاضطراب الحاصل في فهم مقصود الدارقطني حتى يسن تطبيقه على عرف صاحبه، فلا تُردّ الروايات، أو تقبل من غير بينة، في هذه الدراسة تحقيقاً لرغبة الحافظ ابن حجر⁴، والحافظ الذهبي⁵ في تحرير ألفاظ الجرح والتعديل المتجاذبة للوصول إلى مقصود صاحبها منها.

من أهم ما يهدف إليه هذا البحث: المشاركة في محاولة تجلية هذه المصطلحات المتجاذبة في علم الجرح والتعديل بين يدي الباحثين، وإزالة ما يشوبها من غموض، حتى يتسنى لطالب علم الحديث اكتساب ملكة الحكم على رجال الإسناد عند مقابلة حكم بلفظٍ مشكّلٍ في أحدهم، إثراء المكتبة الحديثية، ببحث جديد في جزئية دقيقة يخدم السنة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. بعد القراءة والبحث وسؤال أهل التخصص، لم أجد من أفرد هذا الموضوع بدراسة مستقلة، اللهم إلا ما فسر به الإمام الذهبي "لا يترك" عند الدارقطني، في ميزان الاعتدال، بقوله: ليست بتجريح⁶، والحافظ الخطيب البغدادي بقوله: أي "لا يُتْرَك" الرواية عنه⁷.

³ سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، محمد بن أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، ط 1403:3هـ (16/450-452).
⁴ قال السخاوي رحمه الله: من نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانها لغة واصطلاحاً، لكان حسناً، ولقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك. (يعني الحافظ ابن حجر). راجع فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: علي حصين الناشر: مكتبة السنة - مصر، 142هـ (114/2).

⁵ قال الذهبي رحمه الله: ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام، عرف ذلك الإمام الجهيند، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة. راجع الموقظة في علم مصطلح للذهبي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثالثة، 1412هـ (ص 82).

⁶ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهب تحقيق: علي محمد البجاوي، ط 1، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - 1382هـ (39/2).
⁷ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، 1422هـ (309/12).

منهج البحث

سرت في كتابة هذا البحث على المنهج التالي:

1. قمت بعون الله وتوفيقه بحصر الرواة الذين قال فيهم الحافظ الدارقطني "لا يُثْرِك" من مصنفاته، وسؤالات تلاميذه، ومن كتب الجرح والتعديل الأخرى، سواءً أكان مقترنا بوصف، أم إضافة، أم كان مجرداً عن ذلك.

2. ذكرت في أول كل ترجمة، لراو: قول الحافظ الدارقطني فيه، ثم عزوته لمصدره.

3. صغت عناوين المطالب في المبحث الثاني على حسب حكم الدارقطني على الراوي، فجعلت ما قال فيه "لا يُثْرِك" مجرداً في مطلب مستقل، وما كان مقترنا بوصف، أو إضافة في مطلب آخر.

4. مهدت للكلام على الراوي بعنوان "التعريف بالراوي وأقوال النقاد فيه".

5. ذكرت اسم الراوي كاملاً بما يزيل اللبس عنه، وكُنْيَتُهُ، ولقبه، وتعيينه بذكر اثنين من شيوخه، وتلاميذه، خاصة وذكرت أن بعض الرواة اختلط بآخر من الضعفاء؛ لاشتراكهم في الاسم، ومن تُكَلِّمَ فيه كان بسبب ذلك.

6. استوفيت قدر جهدي كلام النقاد في الراوي؛ لأصل إلى حكم واضح فيه.

7. قمت بدراسة بعض المرويات باختصار يناسب المقام، لمعرفة حال الراوي من حيث الضبط، وعدمه.

8. ختمت أقوال النقاد في الراوي بخلاصة واضحة في الحكم عليه، ليسهل على طلاب العلم النفع بذلك، وجعلته تحت عنوان "خلاصة القول فيه".

9. قمت بعزو كلام النقاد إلى مصادرها التي نقلت منها والآيات إلى سورها، والأحاديث إلى مصادرها الأصلية مكتفياً في ذلك بما يخدم المقام.

وقد قسمت البحث في هذا الموضوع إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة. المبحث الأول: يشتمل على

مطلبين: المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الدارقطني، المطلب الثاني: تعريف "المتروك" عند

المحدثين، وتعريف من "لا يُتْرَكُ" والتفريق بينهما. المبحث الثاني: الرواة الذين قال فيهم الإمام الدَّارِقُطِيُّ "لا يُتْرَكُ" مقترونًا بوصف، أو مجردًا عن الوصف، أو بالإضافة. ويشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: من قال فيهم الإمام الدَّارِقُطِيُّ "لا يُتْرَكُ" مردًا عن الوصف، أو بالإضافة. المطلب الثاني: من قال فيهم الإمام الدَّارِقُطِيُّ "لا يُتْرَكُ" مقترونًا بوصف أو إضافة. المطلب الثالث: القول الراجح في مصطلح "لا يُتْرَكُ" عند الإمام الدَّارِقُطِيِّ، وكيفية تطبيقه على الرواة.

المبحث الأول

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الدَّارِقُطِيِّ

اسمه: هو الإمام علم الأعلام، صاحب المصنفات العظام، كاشفٌ عن علل الأحاديث اللثام، عليُّ بن عمَر بن أَحْمَد بن مَهْدِي بن مَسْعُود بن النُّعْمَان بن دِيْنَار بن عبد الله البَغْدَادِي⁸، يكتفى بأبي الحسن، وشهرته الدَّارِقُطِيُّ - نسبة لدار القطن⁹ كانت محلة كبيرة ببغداد -، كما هو ظاهر في عزو الأئمة لمصنفات هذا الإمام.

مولده: ولد الإمام الدَّارِقُطِيُّ سنة ست وثلاث مائة، وذلك حسب ما رواه وأخبر به¹⁰.

رحلاته العلمية: كان الإمام العلم محبا للرحلة، طائفاً البلاد لتلقي العلم، وتعليمه، ولم تثنه شيبته عمّا أحب في شبابه فمن البلاد التي دخلها في شبابه: الكوفة، والبصرة، وواسط، وتَبَيْس¹¹، كما ارتحل في كهولته إلى الشام ومصر، وخوزستان، وجاء إلى مكة حاجًا في كبره، قال الحاكم: دخل الدَّارِقُطِيُّ الشام ومصر على كبر السن، وحج واستفاد وأفاد¹².

⁸ ينظر: سير أعلام النبلاء (16/449)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، ت: د. بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 2003 م (576/8).

⁹ الأنساب، للسمعاني عبد الكريم بن محمد ت: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان، ط: الأولى، 1408 هـ (5/273).

¹⁰ تاريخ بغداد (12/34).

¹¹ تَبَيْس: بلدة من بلاد ديار مصر في وسط البحر والماء، محيط، وسميت بتبئيس بن حازم بن نوح. راجع الأنساب للسمعاني (3/98).

¹² ينظر: تاريخ الإسلام (8/576)، سير أعلام النبلاء (16/499-457).

شيوخه: مما استفاده الإمام الدارقطني من تعدد رحلاته تعدد شيوخه، فقد سمع في العديد من البلدان، وكان له فيها شيوخ كثيرون؛ منهم: أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، وعلي بن عبد الله بن مبشر، و محمد بن سليمان المالكي، و محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، ويوسف بن يعقوب النيسابوري¹³، وغيرهم الكثير.

تلاميذه: وممن نهل من معينه، واستفاد من علومه تلامذة كثيرون منهم: الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأبو بكر محمد بن عبد الملك بن بشران، وأبو الحسن العتيقي وأبو النعمان ثراب بن عمر المصري¹⁴، وغيرهم الكثير.

ثناء العلماء عليه: لقد حظي الإمام بتقدير العلماء ومحبتهم وثنائهم؛ وذلك لما جمع الله له من علم وفهم وحفظ وإمامة في الحديث والقراءات، والفقه، فضلاً عما تمتع به من أخلاق وعبادة ونسك وورع، ولا شك أن هذا كان محل تقدير وإعجاب علماء الأمة، ودونكم بعض أقوال الأئمة فيه:

قال أبو بكر الخطيب: كَانَ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَقَرِيعَ دَهْرِهِ، وَنَسِيجَ وَحْدِهِ، وَإِمَامَ وَقْتِهِ، انْتَهَى إِلَيْهِ غُلُوُّ الْأَثَرِ وَالْمَعْرِفَةُ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ، مَعَ الصِّدْقِ وَالثِّقَةِ، وَصِحَّةِ الْاِعْتِقَادِ، وَالِاضْطِلَاعِ مِنْ عُلُومِ، سِوَى الْحَدِيثِ، مِنْهَا الْقِرَاءَاتُ، فَإِنَّهُ لَهُ فِيهَا كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ، جَمَعَ الْأَصُولَ فِي أَبْوَابٍ عَقَدَهَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَنْ يَعْتَنِي بِالْقِرَاءَاتِ يَقُولُ: لَمْ يُسْبِقْ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى طَرِيقَتِهِ فِي هَذَا، وَصَارَ الْقُرَاءُ بَعْدَهُ يَسْلُكُونَ ذَلِكَ¹⁵.

وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، المجود، شيخ الإسلام، علم الجهادية، من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس¹⁶. وقال الحافظ عبد الغني: أحسن الناس كلاماً على

13 ينظر: طبقات الحفاظ؛ جلال الدين السيوطي، الناشر: دارالكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، 1403هـ (ص 394/893).

14 المصدر السابق

15 تاريخ بغداد (40-34/12)

16 سير أعلام النبلاء (449/16)

حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي وَقْتِهِ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَمَّالِ - فِي وَقْتِهِ،
وَالدَّارِقُطِيِّ فِي وَقْتِهِ¹⁷. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ: كَانَ الدَّارِقُطِيُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ⁽¹⁸⁾
وقال ابن الجوزي: كان فريد وقته في الحفظ والإتقان¹⁹.

مصنفاته: لقد أثرى الإمام الدارقطني المكتبة الإسلامية بتراثٍ عظيم، فصنّف في فنون عديدة،
منها في الحديث وعلومه وأسماء الرجال والقراءات، والفقه، والعقيدة وكان حسن التصنيف والتأليف،
فمن مؤلفاته عظيمة النفع: كتاب السنن، وكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبويّة، وكتاب المجتبى من
السنن المأثورة، و المؤتلف والمختلف، وكتاب الضعفاء، ، والأُمالي، والفوائد المنتقاة من الغرائب
الحسان، وسؤالات الحاكم وغيره²⁰.

وفاته: بعد حياة حافلة ومليئة بالإنجازات العلمية التي خلفها لنا هذا الإمام الجليل في علوم
متعددة، وافته المنية يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة²¹.

المطلب الثاني: التعريف بالمتروك، ومن " لا يُتْرَكُ " عند المحدثين

إن من أهم ما يعين القارئ على الفهم الصحيح للمصطلحات مع تعدد مدلولاتها تنزيلها على
حسب مراد صاحبها، لا على ما يتبادر إلى الذهن من أول وهلة، ومن المصطلحات التي قد يرسخ في ذهن
القارئ معنى غير مراد منها مصطلح " لا يُتْرَكُ " كتوهين صاحبها، أو غير ذلك، ومن باب تمييز الشيء
بضده فسأعرف أولاً مصطلح " متروك " عند المحدثين، ومن ثم مصطلح " لا يُتْرَكُ " عندهم أيضاً.

17 التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ، لابن نقطة الحنبلي البغدادي ت: كمال يوسف الحوت
الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى 1408 هـ (411).

18 تاريخ بغداد (35/12).

19 المصدر السابق.

20 ينظر: الأعلام للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت -1984م (4/314).

21 تاريخ بغداد (39/12).

1. الحديث المتروك

تعريفه في اللغة: اسم مفعول مأخوذ من التَّرَكَّ، يقال: تَرَكَهُ يَتْرُكُهُ تَرْكًا وَتَرْكَانًا، وَتَرَكَهُ النَّاسُ: وَدَعَوْهُ. والعرب تسمي البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ "التَّريكة" ولذا المرأة التي لا تتزوج: مَتْرُوكَةٌ، لا فائدة منها²². وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يرويه من يُتَّهَمُ بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المَعْلُومَة (في الشريعة) وكذا من عرف بالكذب في كلامه العادي، وإن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي²³. من خلال التعريف تظهر شروط الحديث المتروك، وهي: (1) تفرد الراوي بالرواية. (2) مخالفة المروي للقواعد العامة في الشريعة. (3) التهمة بالكذب، ولو في كلامه العادي، وإن لم يعرف بالكذب في الحديث النبوي.

وأدخل فيه بعض العلماء: الراوي كثير الغلط، أو الغفلة، أو الفسق²⁴، وقال ابن مهدي: سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يُجْمَعُ عليه، فلا يتهم نفسه ويقوم على غلظه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون²⁵. ومن هذا نفهم أن الراوي المتروك، ولم يوثقه أحد من العلماء إذا تفرد برواية مخالفة لقواعد الشريعة، ولم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهو راوٍ مجهول في الأصل. قال الحافظ ابن حجر في مقدمة لسان الميزان: فأما المجاهيل الذي لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها²⁶.

2. حكم المتروك

هو من أشد أنواع الحديث الضعيف كما بينه الحافظ ابن حجر، وقد رتبها من الأعلى في الشدة إلى الأدنى فيها، فالأول الموضوع، ثم المتروك، ثم المنكر، ... إلخ²⁷. ولذا فحديثه لا يصلح

22 لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم، الناشر: دار صادر - بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ (405/10).

وتاج العروس للزبيدي، لمحمد بن محمد الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية (91/27).

23 وتدريب الراوي، لجلال الدين السيوطي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفارباني، الناشر: دار طيبة (295/1).

24 تدريب الراوي (241/2).

25 فتح المغيث شرح ألفية العراقي، للسخاوي (125/2).

26 لسان ميزان الاعتدال، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دائرة البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 2002م (25/1).

27 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر ت: عبدالله الرحيلي، الناشر، مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى 1422هـ (ص 95).

للاحتجاج، ولا للاعتبار، فهو من الضعيف الذي لا ينجبر أبدًا، والله أعلم. وعلى عكس ذلك من قيل فيه " لا يُتْرَكُ "، كما سيأتي مع التوثيق عن ذوي الشأن.

3. " لا يُتْرَكُ " عند المحدثين

هو الراوي الغالب على حديثه الصحة مع الوهم. قال عبد الرحمن بن مهدي: المحدثون ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا " لا يُتْرَكُ " حديثه، والآخر يوهم، والغالب على حديثه الوهم فهذا متروك الحديث²⁸.

4. " لا يُتْرَكُ " عند الدَّارِقُطِيِّ

إن من أقوى ما يعين على فهم مقصود الإمام من كلامه، ورود نص منه يبين مراده، كما ورد عن البخاري، في تفسير بعض ألفاظ الجرح عنه، فقال: كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه²⁹، وهكذا والذي يليه في القوة تفسير علماء الجرح والتعديل الذين جاءوا بعده، سواء من تلاميذه، أم غيرهم. وأمثله كثيرة أيضا منها على سبيل المثال: تفسير الذهبي لقول الإمام أحمد في ابن أبي الزناد: كذا وكذا: أنه يُلَيَّنُهُ³⁰.

وحيث تعذر الطريق الأول، فقد تعين الطريق الثاني وقد فسره إمامان عظيمان في هذا الشأن: الأول: الخطيب البغدادي، حيث قال بعد قول الدَّارِقُطِيِّ في عفيف بن سالم: ربما أخطأ و" لا يُتْرَكُ ": يعني " لا يُتْرَكُ " الرواية عنه³¹.

والثاني: الذهبي حيث قال عقب قول الدَّارِقُطِيِّ في الربيع بن حبيب: " لا يُتْرَكُ ": ليس بتجريح³². ومن خلال دراستي للرواة الذين قال فيهم الدَّارِقُطِيُّ: " لا يُتْرَكُ " ظهر لي عمليا ما يكشف عن مراده جليا، وسأفرده بمطلب في آخر البحث.

28 الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، دار المكتبة العلمية - المدينة المنورة (ص 227).

29 ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1382 هـ - 1963 م (6/1).

30 سير أعلام النبلاء (8/169).

31 تاريخ بغداد (12/309).

32 ميزان الاعتدال في نقد الرجال (2/39).

5. التفريق بين "متروك" و "لا يُتْرَكُ"

يظهر مما سبق الفرق الواضح بين المصطلحين، فالراوي المتروك: لا يحتج بحديثه، ولا يعتبر به أبداً، وحديثه من شر أنواع الحديث الضعيف بعد الموضوع. وأما ما قيل فيه: "لا يُتْرَكُ": فحديثه صالح للاحتجاج، والاعتبار، ما لم يخالف، فإذا خالف، فقد يكون حديثه شاذاً³³، أو منكراً³⁴ على حسب حاله، ولكن لا يكون متروكاً، والله أعلم.

المبحث الثاني

المطلب الأول: مَنْ قَالَ فِيهِ الدَّارِقُطِيُّ "لَا يُتْرَكُ" مُجَرِّدًا عَنِ الوَصْفِ، أَوْ الإِضَافَةِ

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْفَرَوِيِّ: "لَا يُتْرَكُ"³⁵.

هو: إسحاق بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي فَرْوَةَ الْفَرَوِيُّ، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي. روى عن: مالك بن أنس، والمنكدر بن محمد بن المنكدر، ... وجماعة، وعنه: البخاري، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدرقي، ... وجماعة.

قال أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، فربما لُقِن، وكتبه صحيحه³⁶، وقال ابن أبي حاتم: وكتب أبي، وأبو زرعة عنه، ورويا، وقال أبو حاتم مرة أخرى: مضطرب³⁷. وقال النسائي: ليس بثقة³⁸، وقال أبو داود: وإي³⁹.

33 الحديث الشاذ، هو: الشاذ: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه لمزيد ضبط، أو زيادة عدد أومرجح سواهما. شرح النخبة في مصطلحات أهل الأثر، لملا علي القاري، قدم له: الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، وحققه "محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ط: دار الأرقم (252).

34 الحديث المنكر، هو: ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة. نزهة النظر (ص 37).

35 ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/785).

36 تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ت: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى، ج 35، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1400 هـ (472-471/2).

37 الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط 1، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1371 هـ (820/233/2).

38 الضعفاء والمتروكين، للحافظ النسائي، ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، ط الأولى 1396 هـ (رقم 49).

39 المغني في الضعفاء، للحافظ الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي (579).

واختلفت كلمة النسائي فيه، فقال مرة: ليس بثقة، ومرة: متروك⁴⁰، ووثقه مرة أخرى كما في لسان الميزان⁴¹، وقال الساجي: فيه لين، وقال العُقَيْلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يُتَابِعُ عليها، وقال الحاكم، وتبعه الدَّارِقُطِيُّ بقوله: عيب على محمدًا: يعني البخاري؛ إخراج حديثه وقد غَمَرُوهُ، وَتَعَقَّبَهُمُ الحافظ ابن حجر في هدي الساري بقوله: روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثًا⁴²، وفي فرض الخمس آخر⁴³، كلاهما عن مالك، وأخرج له في الصلح حديثًا آخر⁴⁴ مقرونًا بالأُوَيْسِيِّ⁴⁵، وكأنها عما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره، وروى له الترمذي⁴⁶، وابن ماجه⁴⁷.

40 تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (248/1)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الأولى 1326هـ.
 41 لسان الميزان للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دائرة البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 2002م (516/7).
 42 أخرجه البخاري في صحيحه، ت: محمد زهير، ط: الأولى، دار طوق النجاة، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي 1422هـ - ك الجهاد-باب قتال اليهود (2925/42/4).
 43 أخرجه في فرض الخمس (3094/79/4).
 44 أخرجه في باب قول الإمام لأصحابه: اذْهَبُوا بنا نُصَلِّحْ (2693/183/3).
 45 الأُوَيْسِيُّ، هو: عبدالعزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو، أبو القاسم المدني: ثقة. راجع تقريب التهذيب، ت عادل مرشد، دار: الرسالة العالمية، ط: الثانية، 1435هـ. للحافظ ابن حجر (4106).
 46 أخرجه الترمذي في سننه، ت: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي _ بيروت، ط: 1998م - كتاب الطب - باب ما جاء في الحمية (2036/334/4) من طريق الفَزَوِيِّ إسحاق بن محمد: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزية، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن قتادة بن النعمان، أن رسول الله ρ ، قال: إذا أحب الله عبدًا حماه الدنيا كما يظل أحدكم يُحْيِي سَقِيمَهُ المَاءَ". وفي إسناده عمارة بن غزِيَّةَ، وهو: لا بأس به، ولكنه تُوَبِعَ، وللحديث شواهد. والله أعلم.
 47 له عنده ثلاثة أحاديث: الأول: أخرجه ابن ماجه في سننه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية _ فيصل الحلبي، بدون تاريخ - ك الجنائز- باب ما جاء في البكاء على الميت (1590/524/2) من طريق إسحاق: حدثنا عبد الله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه، عن حمنة بنت جحش، أنه قيل لها: قُتِلَ أخوك، فقالت: رحمه الله ... الحديث. وفي إسناده عبد الله بن عمر، وهو العمري، ضعفه ابن المديني، والنسائي، ويحيى ابن سعيد القطان، وابن حجر، كما في تهذيب التهذيب (326/5)، وتقريب التهذيب (3489). الثاني: أخرجه في كتاب النكاح - باب لا يحرم الحرام الحلال (2015/177/2) من طريق إسحاق، عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا "لا يحرم الحرام الحلال"، وللحديث شواهد ترقيه. الثالث: أخرجه في كتاب الكفارات - باب من خلط في نذره طاعة بمعصية (2136/266/3) من طريق إسحاق عن العمري، عن عبيد الله بن عمر، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا في الرجل الذي نذر أن يصوم ولا يستظل. وأصله عند البخاري في كتاب الأيمان والنذور- باب النذر فيما لا يملك وفي معصية (6704/143/8) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعًا بنحوه.

واختلفت كلمة الدَّارِقُطِيِّ فيه أيضًا، كما هو ظاهر، ففي سؤالات السهبي "ضعيف"⁴⁸، وفي سؤالات الحاكم: ضعيف تكلموا فيه قالوا فيه كل قول⁴⁹، وفي إكمال مُغْلَطَاي عن الدَّارِقُطِيِّ فيه: أنه كافر⁵⁰، وفي الجرح والتعديل: متروك⁵¹. قلت: وهذا الاختلاف إن دلَّ على شيءٍ، فإنما يدل على أنهما اثنان كما أشار إلى ذلك الذهبي بقوله: القول ما قاله فيه أبو حاتم، أما عمُّ أبيه، إسحاق بن عبد الله، فذاك وإي⁵².

ورجح هذا الدكتور بشار عواد في حاشية تهذيب الكمال، وبين أن بعضهم يخلط بينه وبين عمه في أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، فقال ما نصه: ويخلط بعض الناس بينه وبين إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فيخلطون آراء بعض ما قاله علماء الجرح والتعديل فيهما، كما حصل لمُغْلَطَاي في إكماله حينما نقل في ترجمة هذا ما قاله الدَّارِقُطِيُّ في سؤالات الحاكم له، وهو أنه ضعيف، وتكلموا فيه، وقالوا فيه كل قول، وفي نسخة من السؤالات: قالوا فيه: كافر، وفي كتاب الجرح والتعديل: متروك ... ثم قال: فهذا الكلام في إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وليس في إسحاق بن محمد هذا فُلْيَحْرَر⁵³.

وقد ردَّ أيضًا الحافظ ابن حجر قول أبي حاتم: أنه مجهول، بقوله: قلت: قد عرفه البخاري⁵⁴. كما ردَّ الذهبي أيضًا توهين أبي داود له، فقال في السير: وواه أبو داود، ونقم عليه روايته لحديث الإفك، عن مالك، ثم قال: القول ما قاله فيه أبو حاتم⁵⁵، يعني صدوق، وكذا قال الذهبي في الميزان: صدوق في الجملة⁵⁶، وابن حجر في التقريب، زاد: كف بصره فساء حفظه، مات سنة ست وعشرين ومائتين⁵⁷.

48 سؤالات حمزة السهبي للدارقطني، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط: الولي 1404هـ (190)

49 سؤالات الحاكم للدارقطني تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط: الأولى، 1404هـ (281).

50 إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ت: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، 1422هـ (109/2).

51 فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، الناشر: دار المعرفة- بيروت، 1379هـ (387/1).

52 سير أعلام النبلاء (649/10).

53 حاشية تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (472-473/2).

54 تهذيب التهذيب (248/1).

55 سير أعلام النبلاء (649/10).

56 ميزان الاعتدال (99/1).

57 تقريب التهذيب (381).

خلاصة القول فيه: أن الذي قال فيه الدَّارِقُطِيُّ: " لَا يُتْرَكُ " ، هو محمد بن إسحاق ، وهو صدوق كف بصره فسَاءَ حفظه، وكتبه صحيحة، والبخاري روى عنه قبل ذلك، كما قال الحافظ ابن حجر: كأنه أخذها قبل أن يكف بصره أو من كتابه⁵⁸ وهو صدوق في الجملة، وأما الضعيف، فهو عمه إسحاق بن عبد الله، الذي وهَّاهُ أبو داود، وضعفه الدَّارِقُطِيُّ، وغيرهما، والله أعلم.

المطلب الثاني

مَنْقَالَ فِيهِ الدَّارِقُطِيُّ " لَا يُتْرَكُ " مُقْتَرِنًا بَوَصْفٍ، أَوْإِضَافَةً

قال الدَّارِقُطِيُّ: الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ الرَّقَاشِيِّ، هُوَ بَصْرِيٌّ مُقَلِّدٌ؛ يَرُوي عَنِ الْبَصْرِيِّينَ " لَا يُتْرَكُ " ⁵⁹.

هو: الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ الْحَنْفِيِّ، أَبُو سَلْمَةَ الرَّقَاشِيِّ الْبَصْرِيٌّ، رَوَى عَنِ: الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَابْنَ سَيْرِينَ، ...، وَغَيْرِهِمَا. وَعَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، ...، وَغَيْرِهِمَا. وَثَقَّهُ أَحْمَدُ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَابْنُ شَاهِينَ⁶⁰، وَأَبُو دَاوُدَ⁶¹، وَابْنُ حَجْرٍ⁶².

وذكره الذهبي في الميزان، وقال: " لَا يُتْرَكُ "، ونقل توثيق الأئمة له، وبعد ذلك ذكر كلام الدَّارِقُطِيِّ هذا وقال: فقول الدَّارِقُطِيِّ فيه: " لَا يُتْرَكُ " : ليس بتجريح له⁶³. ولم يتكلم فيه إلا يحيى بن سعيد القطان، فقال: تعرف وتكرر، وقال بيده هكذا، قال علي بن المديني: قلت نحو عمر بن الوليد، قال: هو نحوه⁶⁴.

58 فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (387/1).

59 الضعفاء والمتروكين ، للدارقطي ، ت: عبدالرحيم القشقري ، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط: 1403 هـ (153/2).

60 تهذيب التهذيب (141/2).

61 سؤلات الأجرى، لأبي داود، ت: محمد علي قاسم العمري ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط: 1403 هـ (353).

62 تقريب التهذيب (1886).

63 ميزان الاعتدال (39/2).

62 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (457-456/3).

هذا يحيى بن معين، بقوله: الربيع بن حبيب ثقة، وعمر بن الوليد، ثقة، ثم قال: لم يكن عامة مشايخ البصريين يُسَوُّون عند يحيى بن سعيد شيئاً، فذكرهما وغيرهما⁶⁵.

قلت: يعني أن هذا الجرح من يحيى بن سعيد، وهو القطان، لا يعتد به عند النقاد، لكن وقع الاختلاط بين الربيع بن حبيب الحنفي الرقاشي هذا، وبين الربيع بن حبيب الملاح العبسي، على بعض النقاد فتكلموا فيه بسبب ضعف العبسي، ولذا ترجم المزي في تهذيب الكمال للحنفي الرقاشي أبو سلمة تمييزاً، فقال: ذكرناه للتمييز بينهما، وقد خلط بعضهم إحدى الترجمتين بالأخرى، والصواب التفریق⁶⁶، ولذا قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، بعد ذكره لعبارة المزي هذه، لكن ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة الحنفي أبي سلمة أنه هو الذي يروي، عن نوفل بن عبد الملك، وحكى عن أحمد، ويحيى توثيقه، وعن أبيه، أنه ليس بالقوي، ثم قال: اتفاق أحمد، ويحيى على: توثيقه يدل على إنكار حديثه من نوفل لا منه⁶⁷.

فظهر مما سبق أن الراوي عن نوفل، هو الربيع العبسي، وهو الذي ضعفه النقاد، فقال البخاري⁶⁸، وأحمد، والنسائي، وابن حبان⁶⁹، والمقدسي⁷⁰: منكر الحديث، وقال الدارقطني⁷¹، والذهبي⁷²، وابن حجر⁷³: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وأحاديثه عن نوفل مناكير⁷⁴، كما فرق بينهما مسلم في الكنى والأسماء⁷⁵، والدارقطني أيضاً، فقال في تعليقاته على المجروحين لابن حبان في الربيع بن حبيب

65 سؤالات ابن الجنيد لابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: الأولى، 1408هـ، (رقم 198).

66 تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (70-69/9).

67 تهذيب التهذيب (241/3)، والجرح والتعديل (2063/457/3).

68 علل الترمذي الكبير، ت: صبحي السامرائي، وآخرون، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط: الأولى 1409هـ (180/1).

69 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ت: محمود زايد، الناشر: دار الوعي - حلب ط: الأولى 1396هـ (297/1).

70 ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني محمد المقدسي، ت: عبد الرحيم الفيرواني، الناشر: دار السلف الرياض، ط: الأولى 1416هـ (2538/5).

71 الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ت: عبدالله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى 1406هـ (280/1).

72 المغني في الضعفاء للذهبي (228/1).

73 تقريب التهذيب (رقم 1885).

74 الجرح والتعديل (2063/457/3).

(75) الكنى والأسماء لمسلم، ت: عبد الرحيم القشقرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط: الأولى 1404هـ (1420/381/1).

الثاني: هذا عبيسي من أهل الكوفة ، وهو أخو عائذ بن حبيب يحدث عن نوفل بن عبد الملك ، وهو الذي له رواية في سنن ابن ماجه "نَهَى عَنْ ذَبْحِ ذَوَاتِ الدَّرِّ"⁷⁶ ، وأما الربيع بن حبيب الحنفي ، فليس له رواية في الكتب الستة ، بل مقل جدًا كما سبق من قول الدَّارِقُطِيِّ نفسه .

خلاصة القول فيه: أن الربيع بن حبيب الحنفي الذي قال فيه الدَّارِقُطِيُّ: " لا يُتْرَكُ " ، هو ثقة إلا أنه مقل من الرواية ، ومثله لا يتحمل التفرد ، ولذا قال فيه: " لا يُتْرَكُ " ، وأما الثاني: فمنكر الحديث ، والله أعلم .

قال الدَّارِقُطِيُّ: عَفِيفٌ بِنِ سَالِمِ الْمَوْصِلِيِّ: رِبْمَا أَخْطَأَ ، " لا يُتْرَكُ " ⁷⁷.

76 تعليقات الدَّارِقُطِيِّ على المجروحين لابن حبان ، ت: خليل العربي ، الناشر: الفاروق الحديثة - دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط: الأولى 1414 هـ (ص 98). أخرجه ابن ماجه في سننه - ك أبواب التجارات - ب السوم (2207/324/3)، والحاكم في المستدرک ، ت: مصطفی عبد القادر عطا ، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط: الأولى 1411 هـ (7577/261/4)، والأحاديث المختارة مما لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحهما، لضياء الدين المقدسي ، ت: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهبش ، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ط: 1420 هـ (658/278/2)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ت: حسين سليم أسد ، ط: الأولى 1404 هـ (541/411/1)، والمحاملي في الأمالي ت: د. إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية، ط: الأولى 1412 هـ (رقم 189)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ، ت: عادل عبد الموجود وغيره ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط: الأولى 1418 هـ (42/4)، والمزني في تهذيب الكمال (69/9). جميعهم من طريق ، عن عبيد الله بن موسى أبو محمد الكوفي، قال: أخبرنا الربيع بن حبيب، عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي، قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الذبوح قبل طلوع الشمس، وعن ذبح ذوات الدَّرِّ".

إلا أن سعيد بن مسعود، وهو المَرْوُزِيُّ، عن عبيد الله بن موسى عند الحاكم قَدَمَ "الذَّبْحُ" على "السَّوْمُ" ، وسعيد: ثقة، قال الذهبي في السير (140/10): المحدث المسند أحد الثقات. وزاد محمد بن يحيى الأزدي، عن عبد الله عند المحاملي في آخره "وَعَنِ الْخُكْرَةِ فِي الْبَلَدِ"، والأزدي: ثقة، كما قال ابن حجر في التقريب (6389). وزاد رجاء بن محمد، عند ابن عدي في الكامل في آخره "وعن ذَّبْحِ قَبِيَّ الْغَنَمِ" ورجاء، هو: العَدْرِيُّ ثقة، كما قال الحافظ في التقريب (1927).

قلت: الحديث ضعيف ، فالربيع بن حبيب ، هو العبيسي ، وهو منكر الحديث كما في أول الترجمة ، ونوفل بن عبد الملك ، قال فيه أبو حاتم ، الجرح والتعديل (2063/457/3) مجهول . كذا قال الدَّارِقُطِيُّ في تعليقاته على المجروحين لابن حبان (ص 97) ، وقال ابن معين كما في سؤالات الجنيدي (326): ليس بشيء .

إلا أن لجزء النهي عن ذبح ذوات الدر يعني ذوات اللبن شواهد بمعناه ، عن أبي هريرة ، وابن عباس ، فأما حديث أبي هريرة ، فأخرجه مسلم في صحيحه ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - كتاب الأشربة - باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك (1609/3/رقم 2038) ، وابن ماجه في سننه - ك الذبائح - باب النهي عن ذبح ذوات الدر (3180/1061/2) ، وأبو يعلى في مسنده (8745/401/16) ، جميعهم من طريق يزيد بن كيسان ، عن أبي هريرة مرفوعاً بمعناه ، وفيه "إياك والحلوب" ، ورواية مسلم مطولة وفيها قصة .

وأما حديث ابن عباس ، أخرجه الحاكم في المستدرک (7576/261/4) ، وأبو الطاهر المخلص في المخلصيات، ت: نبيل جرار ، الناشر ، وزارة الأوقاف بقطر 1429 هـ (338/244/1) ، من طريق أبي خلف عبد الله بن عيسى الخزاز ، عن يونس بن عبيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً وفيه "إِيَّاكَ وَاللَّبُونُ ، اذْبَحْ

77 سؤالات البرقاني للدارقطني ، ت: عبد الرحيم محمد القشيري ، الناشر: كتب خانة جميلي لاهور - باكستان ، ط: الأولى ، 1404 هـ رقم (398) ، وتاريخ بغداد (309/12).

هو: عَفِيفُ بْنُ سَالِمِ الْمَوْصِلِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، مَوْلَى بَجِيلَةَ، كَانَ مَتَفَقِّهًا رَحَّالًا فِي طَلْبِ الْعِلْمِ، رَوَى عَنْ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَاللَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ...، وَجَمَاعَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ: سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، ...، وَجَمَاعَةٌ⁷⁸. قَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ: صَدُوقٌ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ⁷⁹، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ⁸⁰، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَارِ الْمَوْصِلِيِّ: كَانَ عَفِيفٌ أَحْفَظَ مِنَ الْمَعَاذِيِّ بْنِ عَمْرَانَ، وَالْمَعَاذِيُّ: ثِقَةٌ عَابِدٌ فَقِيهٌ⁸¹.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: مَشْهُورٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ⁸²، وَفِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ لَهُ: كَانَ أَحَدَ عُلَمَاءِ الْمَوْصِلِ⁸³.

وَقَالَ الْخَطِيبُ بَعْدَ قَوْلِ الدَّارِقُطِيِّ: رُبَّمَا أَخْطَأَ وَ" لَا يُتْرَكُ "، قَلْتُ - أَيِ الْخَطِيبِ -: يَعْنِي

" لَا يُتْرَكُ " الرَّوَايَةَ عَنْهُ⁸⁴، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: مِنَ الْعُبَّادِ⁸⁵، وَابْنُ شَاهِينَ فِي ثِقَاتِهِ⁸⁶.

وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَزَادَ: لَا بَأْسَ بِهِ⁸⁷، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفِيَانَ⁸⁸، وَمَعَ ذَلِكَ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: صَدُوقٌ مِنَ الثَّامِنَةِ⁸⁹. وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: كَانَ رَجُلًا صَالِحًا مَتَفَقِّهًا فِي طَلْبِ الْحَدِيثِ كَتَبَ عَنْهُ الْحِجَازِيُّونَ، وَالْبَصْرِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً⁹⁰. وَرَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ فِي " مَسْنَدِ

78 تاريخ بغداد (309-308/12)، وتهذيب الكمال للمزي (179/2).

79 المصدر السابق.

80 إكمال الإكمال لابن نقطة، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، ط: الأولى 1410هـ (40/2).

81 تهذيب التهذيب (235/7)، وتقريب التهذيب (6745).

82 ميزان الاعتدال (84/3).

83 تاريخ الإسلام للذهبي (925/4).

84 تاريخ بغداد (309/12).

85 الثقات لابن حبان بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ط: الأولى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، 1390هـ (523/8).

86 تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين ت: صبيح السامرائي، الناشر: الدار السلفية، ط: الأولى، 1404هـ (ص: 180).

87 تهذيب التهذيب (235/7).

88 المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان ت: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1401هـ (452/2).

89 تقريب التهذيب (4627).

90 تهذيب الكمال (182/20).

علي " حديثًا واحدًا، حديث النَّزَّالِ بن سَبْرَةَ، عن علي في الوضوء⁹¹. قلتُ: والمطبوع، خصائص علي وليس فيه، ولم أقف على مسند علي⁹²، والله أعلم.

خلاصة القول فيه: أنه ثقة ربما أخطأ فلا تترك الرواية عنه كما فسرهما الخطيب، ونقلها المزي وغيره، والله أعلم.

قال الدارقطني: علي بن زيد بن جُدعان: أنا أقف فيه، "لا يُتْرَكُ" عندي فيه لِين⁹³.

هو: علي بن زيد بن عبد الله بن أبيمليكة، واسمه زُهَيْرُ بن عبد الله بن جُدعان بن عمرو بن كعب القرظي التَّيْبِيُّ، أبو الحسن البصري المكفوف، مكي الأصل. روى عن: أنس بن مالك الأنصاري، وسعيد بن المسيب، وخلق. وعنه: جعفر بن سليمان الضبيعي، وسفيان الثوري، ... وخلق⁹⁴.

قواه بعضهم، والأكثر على تضعيفه: فقال الجريري: أصبح فقهاء البصرة عمياناً ثلاثة: قتادة، وعلي بن زيد، وأشعث الحداني⁹⁵. وقال موسى بن إسماعيل: قلت لحماد بن سلمة: زعم وهيب أن علي بن زيد كان لا يحفظ، قال: ومن أين كان وهيب يقدر على مجالسة علي، إنما كان يجالسه وجوه الناس⁹⁶. وقال منصور بن زاذان: لما مات الحسن، قلنا لعلي بن زيد: اجلس مجلسه⁹⁷. وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي لا يرفعه غيره⁹⁸. وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الإمام عالم البصرة⁹⁹، وقال في المغني له: صالح الحديث¹⁰⁰، وقال في الكاشف له أيضاً: أحد الحفاظ وليس بالثابت¹⁰¹. وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب

91 المصدر السابق.

92 والحديث أصله عند البخاري في كتاب الأثرية، باب الشرب قائماً (5616/110/7) عن عبد الملك بن سبرة، سمعت النَّزَّالِ بن سبرة، يُحدث عن علي ت، فذكر الحديث.

93 سؤالات البرقاني للدارقطني (361).

94 تهيب الكمال في أسماء الرجال (353/28).

95 ميزان الاعتدال للذهبي (127/3).

96 ميزان الاعتدال (127/3).

97 المصدر السابق.

98 سنن الترمذي بعد حديث رقم (2678)، والمراد بقوله "يرفع الشيء... الذي لا يرفعه غيره": أي يرفع الموقوف ويجعله عن النبي P،.

99 تذكرة الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى، 1419هـ (106/1).

100 المغني في الضعفاء للذهبي (447/2).

101 الكاشف للذهبي ت: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ط: الأولى، 1413هـ (3916).

حديثه ولا يحتج به¹⁰²، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بحجة، وفي رواية أخرى عنه: بصري ضعيف، ومرة: ليس بذاك القوي، وقال مرة: ضعيف في كل شيء¹⁰³. وقال أحمد: ليس بالقوي، وقد روى الناس عنه، وفي رواية أخرى قال: ليس بشيء، ومرة: ضعيف الحديث¹⁰⁴، وقال أبو زرعة: ليس بقوي¹⁰⁵. وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ما هو¹⁰⁶ وقال الجوزجاني: واهي الحديث ضعيف فيه ميل عن القصد لا يحتج بحديثه¹⁰⁷. وقال الأزدي: ضعيف لا يتابع في حديثه¹⁰⁸، وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، وفيه ضعف لا يحتج به¹⁰⁹.

وقال ابن عدي: لم أرى أحداً من البصريين، وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه، وهذا الحديث يؤيد بدعته، وهو من منكراته التي أنكرها الأئمة، بل ذكر بعض النقاد أن هذا الحديث أنكر ما رواه، وهو "إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ يَخْطُبُ عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ فَاقْتُلُوهُ"¹¹⁰. وقال يعقوب الفسوي: اختلط في كبره¹¹¹، وقال السعدي: واهي الحديث ضعيف لا يحتج بحديثه¹¹². وقال ابن حبان: كان شيخاً جليلاً وكان يهتم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره وتَبَيَّنَ فِيهَا الْمَنَاكِرُ الَّتِي يَرُويهَا عَنِ الْمَشَاهِيرِ فَاسْتَحَقَّ تَرْكَ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ¹¹³. وقال المُبَارَكُفُورِي فِي تَحْفَةِ

102 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1021/187-186/6).

103 تهذيب الكمال (438/20).

104 المصدر السابق (437/20).

105 الجرح والتعديل (1021/187-186/6).

106 تهذيب الكمال (438/20).

107 أحوال الرجال للجوزجاني، ت: عبد العليم عبدالعظيم البستوي، الناشر: حديث أكاديمي، فيصل آباد (ص: 185).

108 الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2375/194/2).

109 الطبقات الكبرى لابن سعد ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1410هـ (187/7).

110 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (335/6). أخرجه ابن عدي في الكامل (343/6)، من طريق علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بألفاظ مختلفة. قال الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، ت: عبدالرحمن المعلي، الناشر: دار الكتب العلمية (رقم 163): موضوع، وفي إسناده عباد بن يعقوب، وهو رافضي آخر كذاب.

111 سير أعلام النبلاء (207/5).

112 الكامل لابن عدي (335/6).

113 المجروحين لابن حبان (103/2).

الأحوذى تعقيباً على قول الترمذي: صدوق، وضعفه غير واحد من أئمة الحديث¹¹⁴. وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: وهو ضعيف عند المحدثين¹¹⁵. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل قبلها¹¹⁶.

خلاصة القول فيه: أنه ضعيف، إلا أنه يكتب حديثه فإن تُويع، وإلا فلا، والله أعلم.

قال الدارقطني: قابوس بن أبي ظبيان: ضعيف، و"لا يُثْرَكَ"¹¹⁷.

هو قابوس بن أبي ظبيان، بفتح المعجمة، وسكون الموحدة بعدها تحتانية، واسمه حُصَيْن بن جُنْدَب الجَنْبِيُّ، بفتح الجيم، وسكون النون بعدها موحدة، الكوفي. روى عن: أبيه، وآخرين، وعنه: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، ...، وخلق¹¹⁸. قال أحمد: ليس بذلك¹¹⁹، وقال ابن معين: ثقة جازئ الحديث إلا أن ابن أبي ليلى جلده الحد¹²⁰، وفي تاريخ الدوري عن ابن معين: ثقة¹²¹، وفي العلل عن عبد الله بن أحمد، عن ابن معين، قال: ضعيف الحديث¹²².

وقال جرير: لم يكن قابوس من الثَّقة الجَيِّد¹²³، وقال أيضاً: أتينا قابوس بعد فساد¹²⁴. وقال ابن سعد: فيه ضعف لا يحتج به¹²⁵، وقال المقدسي: قابوس، ضعيف¹²⁶، وقال عبد الله بن أحمد، سألت أبي

114 تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت (446/7).

115 تهذيب الأسماء واللغات للنووي الناشر: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (344/1).

116 تقريب التهذيب (4734).

117 سؤالات البرقاني للدارقطني (418).

118 تهذيب التهذيب (306-305/8).

119 العلل ومعرفة الرجال (رقم 771).

120 تهذيب التهذيب (306/8).

121 تاريخ ابن معين برواية الدوري ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ط: الأولى، 1399 هـ (479/2).

122 العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، برواية عبد الله، ت: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخافي، الرياض، ط: الثانية، 1422 هـ، (رقم 4018).

123 الضعفاء لكبير للعقيلي (489/3).

124 التاريخ الكبير للبخاري الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الدكن، (861/193/7).

125 الطبقات لابن سعد (330/6).

126 ذخيرة الحفاظ (4632/2013/4).

عن قابوس بن أبي ظبيان، فقال: سئل جرير عن شيء من أحاديث قابوس، فقال: نفق قابوس، نفق قابوس، قال عبد الله: قلت لأبي، فما تقول فيه: فقال: ليس هو بذلك¹²⁷. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن قابوس بن أبي ظبيان فقال: ضعيف الحديث لين يكتب حديثه ولا يحتج به¹²⁸.

وقال ابن المديني: كان قابوس بن أبي ظبيان ضعيفاً في الحديث¹²⁹. وقال النسائي: ليس بالقوي¹³⁰، وقال ابن حبان في المجروحين: كان رديء الحفظ يتفرد عن أبيه بما لا أصل له ربما رفع المراسيل، وأسند الموقوف، كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه¹³¹. وقال عمرو بن علي: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه بشيء قط، يعني قابوساً¹³². وقال ابن عدي: أحاديثه متقاربة وأرجو أنه لا بأس به، وبعد ذكركم الذهبي مقولة ابن عدي هذه، ذكر له حديثاً مرفوعاً عن جرير، عن قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس، أن رسول الله "فَرَجَ بَيْنَ فَخْدَيِ الْحُسَيْنِ وَقَبَلِ زَيْبَتِهِ"¹³³. قال الخطيب بعده: لا أبعد أن يكون ابن أبي الأزره وضعه، فقد وضع أحاديث¹³⁴. وقال الذهبي: يروي عنه الدارقطني¹³⁵. وقال ابن حجر: فيه لين من السادسة¹³⁶، مات سنة تسع وعشرين ومائة¹³⁷.

127 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (808/145/7).

128 المصدر السابق.

129 قبول الأخبار ومعرفة الرجال للبلخي ت: أبو عمر الحسين بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى 1421 هـ (712/309/2).

130 المغني في الضعفاء للذهبي (517/2).

131 المجروحين لابن حبان (216/2).

132 المصدر السابق.

133 أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى 1415 هـ (2658/51/3)، وفي (12615/108/12)، ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (549/555/9) عن جرير به، والبيهقي في السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة: 1424 هـ (137/1) من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، مرفوعاً به. قال الخطيب: الحديث موضوع إسناداً ومتناً. راجع: الفوائد المجموعة في الأحاديث المجموعة (388).

وقال ابن القطان: إنه حديث لا يصح، وقال ابن الصلاح: هذا الحديث ضعيف. راجع: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن (478/2).

134 ميزان الاعتدال (367/3).

135 المصدر السابق.

136 تقريب التهذيب (5445).

137 المجروحين لابن حبان (216/2).

قلتُ: العجيب أن بعد كل هذه الأقوال في قابوس وتضعيفه يقول ابن شاهين في ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيهم: والخلاف في قابوس يوجب إمضاء حديثه، لأن أحدًا لم يطعن فيه، ولم يئن، وقول جرير: نفق قابوس لا يوجب ذمًا، لعله قال ذلك لسرعة موته، وسؤال الناس حديثه، فيحتمل أن يكون هذا يدل على فضله، ويحيى فقد وثقه، وحديثه قريب¹³⁸.

فهذا فيه نظر، بعد تضعيف النقاد له، والله أعلم.

خلاصة القول فيه: ما قاله الحافظ ابن حجر أن فيه لين. يعني أنه مجروح بشيء لا يسقط عنه العدالة، فإذا توبع يرتقي حديثه إلى الحسن لغيره، ولا يقبل منه تفرّدًا، كما فسره الدارقطي بسؤال حمزة السهبي له: إذا قلت فلان لين إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحًا بشيء لا يسقط عنه العدالة¹³⁹، والله أعلم.

المطلب الثالث: القول الراجح في مصطلح " لا يُتْرَكُ " عند الإمام الدارقطي، وكيفية تطبيقه على الرواة.

قد ظهر بعد هذه الدراسة التطبيقية لمصطلح " لا يُتْرَكُ " عند الإمام الدارقطي سواءً مجردًا عن وصفٍ أو إضافة، أو مقترنًا بهما أنها ليست بجرح يرد به الراوي مطلقًا، غير أنها إشارة إلى أن الراوي الذي قال فيه الدارقطي " لا يُتْرَكُ " يشترط لقبول روايته ثبوت ضبطه بمقارنة مروياته بمرويات غيره من الثقات، وعدم تفردّه بالمخالفات لقواعد الشريعة، وغير ذلك من القرائن التي تدل على ثبوت خبره، فيعتبر بحديث أصحابها، إلا أنهم متفاوتون في مراتب الاحتجاج، والاعتبار¹⁴⁰، فمنهم من هو في أعلاها؛ لكونه صالح الحديث في الجملة، ومن تكلم فيه كان بسببٍ خارج عنه كاختلاطه براوٍ آخر اشتركا في الاسم، أو بسبب فيه، كأن يكون قليل الرواية (كالربيع بن حبيب الحنفي، اختلط بالربيع بن حبيب العبسي،

138 ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث لابن شاهين ت: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة أضواء السلف _ الرياض، ط: الأولى 1419هـ، (ص 84).

139 سؤالات حمزة للدارقطي (رقم 6).

140 هو البحث في طرق الحديث والمرويات ليتوصل بذلك إلى معرفة تفردّه أو مشاركة غيره له. راجع الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ أبو شهبه (ص 364).

وهو مقل كما وصفه الدارقطني، أو ثان تغير حفظه في آخر عمره بسبب كف بصره، لكن كتبه صحيحة، فمن روى عنه قبل التغير، أو من كتابه، فحديثه مستقيم، (كإسحاق بن محمد الفروي، اختلط بعمه إسحاق بن عبد الله الفروي، وقد تغير بأخرة، بسبب كف بصره)، فمن روى عنه قبل التغير، أو من كتابه فحديثه مستقيم، وقد روى عنه البخاري قبل تغيره، كما قال الحافظ ابن حجر في ترجمته، أو ثالث: ربما أخطأ في حديثه-مما يغتفر للراوي بحكم البشرية، وليس الغالب على حديثه الخطأ-(كعفيف بن سالم الموصلي)، فهؤلاء بين ثقة مقل، أو ثقة يخطئ، وصدوق، وأقل ما يقال في حديثهم، أنه حسن لذاته لخفة ضبطهم، فإن توبعوا ارتقى حديثهم إل الصحيح لغيره.

ومنهم من هو في المرتبة الثانية من الاعتبار، لكونه لين الحديث، (كقائوس بن أبي ظبيان)، فإن احتف حديثه بالقرائن، كموافقته لظاهر القرآن، أو أقوال الصحابة، وعملهم، أو أن عليه العمل، والفتوى، أو موافقته لقواعد الشريعة العامة، أو غير ذلك، فحديثه حسن لغيره؛ لثبوت صدق الراوي في الجملة، ولم يغلب سوء حفظه على حديثه، فلا ينبغي رده إلا إذا تفرد.

ومنهم من هو في المرتبة الثالثة من الاعتبار، وهو الضعيف بسبب غفلة، أو سهو، أو غلط، وليس متهمًا بالكذب، أو غير ذلك؛ مما يتسبب بترك حديث الراوي بالكلية، (كعلي بن زيد بن جُدعان)، فإن توبع بمثله، أو بما هو أقوى منه، فحديثه حسن لغيره، كما هو مقرر في علوم الحديث، إلا أنه لا يقبل تفرد أهل المرتبة الأولى بما يخالف من هو أولى منهم حفظاً، أو عدداً، فضلاً عن قبول التفرد مطلقاً من أهل المرتبتين الأخيرتين.

قال الترمذي في العلل الصغير بعد ذكره لبعض الرواة في مرتبة هؤلاء: إذا تفرد أحد هؤلاء بحديث لم يتابع عليه، لم يحتج به¹⁴¹. وقد أشار الدارقطني إلى حال كل راوٍ بما يدل عليه فأضاف وصفاً

141 العلل الصغير للترمذي ت: أحمد محمد شاكر، وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى 1409هـ (744).

له مع قوله "لا يُتْرَك" كما سبق، فينبغي على الباحث أن يعلم أن الاعتبار مراتب متفاوتة في القوة، وليس على مرتبة واحدة حتى ينزل أهل كل مرتبة منزلتهم عند التعارض. والله أعلم.

الخاتمة

بعد هذا التطواف في جنبات هذا البحث، أحمد الله تعالى أن منّ على بإتمامه، فهو واسع الفضل والرحمة، وهو على كل شيء قدير، ولقد توصلت من خلاله إلى عدة نتائج أهمها:

1. تمكن الحافظ الدارقطني في الجرح والتعديل، ومعرفة الرجال، مما جعل العلماء يذعنون بإمامته في هذا العلم.
2. أن لفظ "لا يُتْرَك" عند الحافظ الدارقطني ليست بتجريح يرد به الراوي، وإنما تشير إلى أنه يحتج به، أو يعتبر به كما سبق بيانه.
3. أن الاعتبار على مراتب متفاوتة في الاحتجاج، والاعتضاد بها، وليست على مرتبة واحدة.
4. أن الحافظ الدارقطني يعتبر من المعتدلين في الجرح والتعديل، وظهر ذلك من خلال موافقته للنقاد المعتدلين في الكلام على الرواة في الغالب، وقد صرح بذلك النقاد عند تقسيمهم لعلماء الجرح والتعديل فقالوا: "...وقسم معتدل، كأحمد، والدارقطني..."¹⁴²
5. دقة الحافظ الدارقطني في الحكم على الراوي بما يشير إلى حاله بالضبط، وربما قرن مع الحكم وصفاً للراوي يزيد حاله وضوحاً، كقوله "ضعيف"، "لا يُتْرَك"، "مقل"، و"لا يُتْرَك"، وهكذا.
6. أن النقاد المتقدمين كانوا يصححون حديث الراوي متى تأكدوا من ضبطه لحديثه سواء كان من الثقات أو الضعفاء غير المتروكين.
7. أهمية القرائن في توضيح ألفاظ الجرح والتعديل، والغالب عليها الاختصار الشديد، فلا ينبغي التسرع بظاهر اللفظ، خاصة الألفاظ المتجاذبة، إلا بعد وضوحها بالقرائن.

التوصيات:

1. أوصي طلبة العلم بالاهتمام بألفاظ الحافظ الدارقطني في الجرح والتعديل المتجاذبة، وتوضيحها على حسب القرائن المعينة على ذلك، من نص يفسرها سواء منه أو ممن بعده أو سبر أقوال النقاد في الراوي، أو سبر حديثه، واستعمال اللغة، إلى غير ذلك من القرائن التي توصل إلى حقيقة مقصود صاحب اللفظ.
2. العناية بألفاظ الجرح والتعديل المتجاذبة عند الحافظ ابن حجر في التقريب خاصة لاعتماد الناس عليه، وكذا عند الحافظ الذهبي في الكاشف أيضاً.

¹⁴²فتح المغيـث للسـخاوي (3/359).

3. كما أوصي الباحثين الذين خاضوا غمار هذه الأبحاث النافعة أن ينشروا ملخصًا وافيًا لما توصلوا إليه من نتائج جديدة من خلال بحثهم في عدد من مواقع التواصل الاجتماعي، فربما يحظى الباحث بملاحظة تنفعه من المعنيين بهذا العلم.

المصادر والمراجع

أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (المتوفى: 259هـ) ت: عبد العليم عبد

العظيم البستوني، الناشر: حديث أكاديمي _ فيصل آباد، باكستان، بدون تاريخ

الأحاديث المختارة مما لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحهما، لضياء الدين المقدسي (المتوفى:

643هـ) ت: د. عبد الملك بن عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر، بيروت لبنان

ط: 1420هـ _ 2000م.

الأنساب، للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر

البارودي، الناشر: دار الجنان، ط: الأولى، 1408هـ.

إكمال الإكمال، لمحمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ) ت: عبد

القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط: الأولى _ 1410هـ

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي

(المتوفى 762هـ)، ت: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر:

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، 1422هـ - 2001م.

أمالي المحاملي، رواية ابن يحيى، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي (المتوفى: 330هـ)

ت: د. إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية، ط: الأولى 1412هـ.

البدر المنير في تخرير الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين عمر بن علي

الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ) ت: مصطفى أبو الغيط وآخرون، الناشر: دار الهجرة للنشر

والتوزيع الرياض، ط: الأولى 1425هـ _ 2004م.

تاريخ ابن معين، برواية الدوري، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: الأولى، 1399هـ.

تاريخ ابن معين، برواية عثمان الدارمي، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، 1400هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، ت الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 2003 م.

تاريخ أسماء الثقات، لأبي جعفر عمر بن شاهين (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: صبيح السامرائي، الناشر: دار السلفية، ط: الأولى، 1404هـ.

تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (المتوفى: 469هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، 1422هـ.

التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: 256هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد بن عبد المعين خان.

تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلاء محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (المتوفى: 1353هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ) ت: أبو قتيبة نظر محمد الفارباني، الناشر: دار طيبة، بدون تاريخ.

تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولى، 1419هـ-1998م.

تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: 852هـ)، بعناية: عادل مرشد، دار: الرسالة العالمية، ط: الثانية، 1435هـ-2014م.

تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي (المتوفى: 676هـ) الناشر:

شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية _ بدون تاريخ.

تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:

852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى 1326هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن

الزكي أبي محمد القضاعي الكلي المزي (المتوفى: 742هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى،

ج35، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1400 - 1980.

الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي

(المتوفى: 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور

محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط الأولى، دائرة المعارف العثمانية

بحيدر آباد - الدكن - الهند، 1393 هـ = 1973 م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله

البخاري الجعفي، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، ط الأولى، دار طوق النجاة (مصورة عن

السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) 1422هـ.

الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن

أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن

- الهند، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1271هـ 1952 م.

ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني محمد المقدسي (5/2538)، ت: عبد الرحيم الفيرواني، الناشر: دار

السلف الرياض، ط: الأولى 1416هـ.

ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين (المتوفى: 385هـ) ت: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة أضواء السلف _ الرياض، ط:

الأولى 1419هـ _ 1999م.

سؤالات أبي عبيد الآجري، أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود السجستاني (المتوفى: 275هـ) ت: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،

المدينة المنورة، ط: 1403هـ _ 1983م.

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، للإمام يحيى بن معين (المتوفى: 233هـ) ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: الأولى، 1408هـ، 1988م.

سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، للحافظ أحمد بن محمد أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الناشر: كتب خانة جميلي لاهور

– باكستان، ط: الأولى، 1404هـ.

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى 385هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى،

1404هـ-1984م.

سؤالات حمزة السهبي، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهبي (المتوفى: 427هـ) ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف _ الرياض، ط: الأولى 1404هـ _ 1984م .

سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه (المتوفى: 273هـ) ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية _ فيصل الحلبي، بدون تاريخ.

سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: 279هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي _ بيروت، ط: 1998م.

السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة: 1424هـ _ 2003م.

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: 748هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1405هـ 1985م.

شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي ملا القاري (المتوفى: 1014هـ)، قدم له الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وحققه " محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ط: دار الأرقم، بيروت، بدون تاريخ. الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: 185هـ) ت: عبدالرحيم القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: 1403هـ _ 1404هـ.

الضعفاء والمتروكين، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، (المتوفى: 322هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعي، ط: دار المكتبة العلمية - بيروت، ط الأولى 1404هـ _ 1984م.

الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي (المتوفى: 303هـ) ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، ط الأولى 1396هـ.

الضعفاء والمتروكين، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (المتوفى: 597هـ)، ت: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى 1406هـ.

طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، 1403هـ.

الطبقات الكبرى، للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي (المتوفى: 230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1410هـ-1990م.

علل الترمذي الصغير، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: 279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط: الأولى 1409هـ.

علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: 279هـ)، ت: صبحي السامرائي، وآخرون، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية _ بيروت، ط: الأولى 1409هـ.

العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخافي، الرياض، ط: الثانية، 1422هـ-2001م.

غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري (المتوفى: 833هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، 1351هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، (المتوفى: 852هـ)، الناشر: دار المعرفة-بيروت، 1379.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للإمام شمس الدين السخاوي (المتوفى: 902)، ت على حصين الناشر: مكتبة السنة -مصر، 1424هـ_202م.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (المتوفى: 1250هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية _ بيروت، بدون تاريخ.

قبول الأخبار في معرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، (المتوفى: 319هـ)، ت: أبو عمر الحسين بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية _ بيروت، ط: الأولى 1421هـ_2000م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: الأولى، 1413 هـ-1992م.

الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، دار المكتبة العلمية - المدينة المنورة، بدون تاريخ.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، (المتوفى: 365هـ)، ت: عادل عبد الموجود وغيره، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى: 1418هـ_1997م.

الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى: 261هـ)، ت: عبد الرحيم القشيري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: الأولى 1404هـ_

لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم ابن علي، أبي الفضل (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ.

لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دائرة البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 2002م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر، ت: عبد الله الرحيلي، الناشر، مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى 1422هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان البستي، (المتوفى: 354هـ)، ت: محمود زايد، الناشر: دار الوعي – حلب ط: الأولى 1396هـ.

المخلصات، لمحمد بن عبد الرحمن أبوطاهر المخلص البغدادي، (المتوفى: 393هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط: الأولى 1429هـ-2008م.

المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، (المتوفى: 405هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى 1411هـ-1990م.

مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلبي، (المتوفى: 307هـ)، ت: حسين سليم أسد، ط: الأولى 1404_1984م.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ρ ، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن
القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء
التراث العربي – بيروت.

المعجم الكبير للطبراني، لسيمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، (المتوفى: 360هـ)، ت: حمدي
بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الأولى 1415هـ – 1994م.
معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد
بن صالح العجلي (المتوفى 261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة
الدار – المدينة المنورة، ط: الأولى، 1405هـ.

معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، (المتوفى: 405هـ)، ت: السيد
معظم حسين، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية 1397هـ-1977م.
المعرفة والتاريخ، للإمام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى 347هـ)، تحقيق: أكرم ضياء
العمرى، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1401هـ-1981م.

المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى:
748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، د. ت.

الموقظة في علم الحديث، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَائِمَاز الذهبي
(المتوفى: 748هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب،
ط: الثالثة، 1412هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَائِمَاز الذهبي
(المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، ج4، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت
– لبنان، 1382هـ-1963م.

لوسيط في علوم الحديث، للدكتور. محمد بن محمد أبو شهبة، الناشر: دار الفكر العربي، ط: 1403 هـ

– 1982 م.